

تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقافة العمل الحر

مقدمة :-

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل العالمية التي تعاني منها معظم الدول المتقدمة والنامية ومنها العراق حيث كان اثر البطالة في الدول النامية كبير جداً لعدة أسباب أهمها عدم نجاح خط التنمية وارتفاع الديون الخارجية والاعتماد الكلي على تصدير المواد الخام اضافة إلى النسبة الكبيرة للنمو السكاني والتي تزيد عن 4% سنوياً كما أن العاطلين عن العمل في هذه البلدان لا يحصلون على مساعدات اجتماعية شهرية لسد حاجاتهم الضرورية كما هو الحال في البلدان المتقدمة وهذا يؤدي إلى الكثير من الآثار السلبية في مختلف النواحي الاجتماعية والنفسية والسياسية والأمنية ولا يخفى على الجميع أن ارتفاع نسب البطالة في أي بلد يؤدي إلى الاستغناء عن السلع والخدمات التي يمكن للعاطلين عن العمل إنتاجها فيما لو تم تشغيلهم بدلاً من استيرادها من الخارج وهذا يعني هدر في تنمية واستخدام الموارد البشرية فقد ظهرت مشكلة البطالة في صفوف الخريجين والشباب في الوطن العربي بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة ابتداءً من ثمانينات القرن الماضي نتيجة للزيادة المطردة في أعداد الخريجين حتى وقتنا الحاضر حيث كان عدد الخريجين في العراق سنة 2010 حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء (93.286) خريجاً والأعداد في تزايد مستمر كما يلاحظ من خلال هذه الإحصائيات ما يلي :-

- ان عدد الخريجين في التخصصات الطبية لم يشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة من سنة 2006 - 2010 حيث كانت نسبة الخريجين (4.3% سنة 2006) وأصبحت (4.6% سنة 2010) وهو ارتفاع بسيط جداً رغم الحاجة إلى هذه التخصصات مع التطور الحاصل في الخدمات الصحية وافتتاح مؤسسات صحية جديدة في عموم العراق.
- في التخصصات الهندسية نلاحظ انخفاضاً في نسبة الخريجين للفترة أعلاه حيث كانت النسبة (13% سنة 2006) وأصبحت سنة 2010

(11.6%) رغم وجود فرص اكبر لخريجي هذه التخصصات في الحصول على عمل.

- ونجد أن نسبة الخريجين في التخصصات الإنسانية والتربوية في تصاعد مستمر حيث كانت النسبة (49.8% سنة 2006) ارتفعت إلى (54.7% سنة 2010) رغم وجود بطالة كبيرة في خريجي هذه التخصصات.
- لوحظ وجود زيادة كبيرة في أعداد المقبولين في الجامعات حيث ازدادت هذه الأعداد بنسبة (58%) سنة 2010 مقارنةً مع سنة 2006 وهذا يعني ازدياد عدد الخريجين في السنوات القادمة بنسب كبيرة خاصة في التخصصات الإنسانية وبالتالي ازدياد عدد عاطلين عن العمل من خريجي هذه التخصصات في المستقبل.

إن اختيار الشباب لنوع العمل تدخل فيه متغيرات كثيرة فالشباب لا يسلكون جميعهم الطريقة نفسها ذلك أن لكل شخص ظروفه وبيئته الخاصة واستعداداته وقدراته التي بموجبها يكتسب المهارات والقيم والاتجاهات والميول فيتصرف وفق ما اكتسبه من هذه البيئة فتؤثر البيئة الاجتماعية بكل معطياتها على طموحات واتجاهات الأفراد حتى في اختيارهم لعملهم كما أن لكل عمل خصائصه وميزاته وظروفه التي تميزه عن الأعمال الأخرى وإن الفرد عندما يتجه إلى عمل معين دون الآخر قد يجد فيه تحقيقاً لذاته وإشباعاً لاحتياجاته أو تماشياً مع الظروف التي يعيش فيها وعلى هذا الأساس فإن اجتماع عنصر العمل الذي يعد الركيزة الأساسية لكل تقدم وطاقات الشباب وخاصة الخريجين بما يمتازون به من قدرات يعني التقاء أهم قاعدتين تساهمان في ازدهار المجتمع ونهضته.

إن الاهتمام بأمور الشباب وظروفهم واتجاهاتهم ولا سيما حثهم نحو العمل يساعد في التعرف على واقعهم وطموحاتهم ومشاكلهم والأسباب التي تدفعهم إلى التوجه نحو عمل معين والابتعاد عن الآخر والعقبات التي تقف في طريقهم حيث أن التعرف عليها يصر إلى حلها وكذلك توجيههم التوجيه السليم وتوفير فرص العمل الملائمة لهم والتي تحقق أهدافهم وأهداف مجتمعهم وتؤدي البطالة وبالذات بين الخريجين وأصحاب المؤهلات العالية إلى هجرة العديد منهم إلى الخارج بحثاً عن فرصة العمل وهو ما يعد تبديداً لأحد أهم مصادر الثروة في العراق (الكفاءات الوطنية العراقية) التي لا غنى عنه في تطوير الاقتصاد والمجتمع.

أسباب بطالة الشباب في العراق

هنالك أسباب عديدة أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة في العراق بصورة عامة وبين الخريجين بصورة خاصة مع التأكيد على أن هذه المشكلة ليست وليدة اليوم إنما هي نتيجة تراكمات امتدت لعشرات السنين وأهم هذه الأسباب ما يلي :-

(1) تخريج الجامعات لعدد كبير من الخريجين لا تتلائم تخصصاتهم واحتياجات سوق العمل نتيجة لغياب التنسيق بين الجامعات وسوق العمل بما يضمن تحديد التخصصات المطلوبة.

(2) التدمير الواسع الذي أصاب المؤسسات الصناعية منذ سنة 2003 والذي أدى إلى توقف الإنتاج في معظم هذه المؤسسات والتي يقارب عددها (200) مؤسسة كانت توظف مئات الآلاف من العاملين ويشكل خريجو الجامعات نسبة عالية منها وتلكو عملية إعادة أعمار العراق بحيث لم تستطع أن توفر أكثر من (20) ألف فرصة عمل في مشاريع إعادة الأعمار.

(3) انحسار دور القطاع الخاص خاصة في المجالين الصناعي والزراعي وذلك لقلة الدعم الحكومي لهذين القطاعين وعدم إمكانية توفير المستلزمات الضرورية لتنشيطهما (كالكهرباء والوقود والاتصالات والماء والخدمات وغيرها).

(4) عدم وجود ضوابط للاستيراد ودخول البضائع ذات النوعية الرديئة وبأسعار زهيدة مما جعل من المستحيل على الإنتاج الوطني المنافسة لهذه المنتجات وبالتالي إغلاق العديد من المصانع وهذا بدوره أدى إلى تسريح الكثير من العاملين (الخريجين وغير الخريجين).

(5) الإخفاق في جذب الشركات المستثمرة الأجنبية والعربية للاستثمار في العراق بسبب عوامل عديدة أهمها عدم توفر الأمن والمعوقات الإدارية الروتينية إضافة إلى الافتقار إلى البنى التحتية اللازمة لهذه الاستثمارات.

(6) الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والاعتماد بصورة كبيرة على القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة على تصدير النفط الخام والذي لا يتطلب تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة مقارنةً مع ما تحققه صناعات التكرير والصناعات الأخرى.

- (7) قلة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي مقارنة مع قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حيث لا تتجاوز مساهمة القطاع الصناعي (1.5%) والقطاع الزراعي (6.5%) مقارنةً مع أكثر من 22% لقطاع الخدمات وهذا يؤدي إلى تأثيرات سلبية في سوق العمل العراقي لأن العاملين في القطاع الخدمي معظمهم عمال غير ماهرين ويحصلون على دخل منخفض.
- (8) انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة والتخطيط مما أدى إلى تعيين عناصر غير كفوءة وبعيدة عن التخصص المطلوب للمؤسسة التي يعملون فيها وهذا بدوره أدى إلى تفشي البطالة بين الشباب الخريجين في تخصصات معينة رغم الحاجة الماسة إليها.
- (9) الحروب التي خاضها العراق سابقا وما تبعه من حصار اقتصادي أدى إلى توقف عجلة التنمية وتوجيه الميزانية نحو توفير متطلبات الحرب والتوقف عن إقامة المشاريع الصناعية والبنى التحتية والاعتماد على الاستيراد والذي امتد إلى وقتنا الحاضر ما نتج عنه قلة استخدام الأيدي العاملة العراقية.
- (10) عزوف الشباب وخاصة الخريجين عن العمل في القطاع الخاص والتفكير فقط في الحصول على عمل في القطاع الحكومي وذلك بسبب عدم وجود التشريعات الخاصة بضمان العمال في القطاع الخاص (مثل قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد) ومساواتهم بأقرانهم العاملين في القطاع الحكومي من ناحية الحقوق الخاصة بالتقاعد والإجازات والحوادث وغيرها.
- (11) إنتاج الجامعات والمعاهد للنوعيات الخاطئة من الخريجين بسبب عدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات المتسارعة في العالم وعدم التركيز على تطوير مهارات الطلبة واختصار التعليم على الحفظ والتلقين.
- (12) عدم وجود حوافز حكومية للقطاع الخاص في تشغيل الخريجين كما هو معمول به في معظم الدول ومنها دول الخليج العربي.
- (13) عدم وجود خطط مستقبلية للجامعات في تحديد التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وتكرار التخصصات في الجامعات المختلفة وعدم توجه الطلبة نحو التخصصات التي يمكن أن يكون هناك طلب عليها في المستقبل.

(14) عدم التركيز في الدراسات الإدارية والمحاسبية على ضرورة تعلم اللغة الانكليزية وتقنيات الحاسوب لما يوفر ذلك من فرص عمل للخريجين للعمل في الشركات الأجنبية التي يمكن أن تفتح فروعاً لها في العراق.

(15) عدم وجود حوافز كبيرة لتشجيع العاطلين من فئة الخريجين في إنشاء مشاريع صغيرة سواء كانت زراعية أو صناعية.

دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تشغيل الشباب والحد من البطالة

اهتمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية بتنفيذ السياسات والبرامج التي تساهم في توفير فرص العمل اللائق للعاطلين لجميع الفئات ومن ضمنهم فئة الشباب من خلال برامج القروض الميسرة وبرامج العمل الخاص بالمشاريع الذاتية المنتجة لبناء وتطوير الموارد البشرية والتركيز على التدريب كقاعدة أساسية في تصميم هذه البرامج والمشاريع التي تخدم سوق العمل من خلال إعداد الكوادر التدريبية وبناء القدرات في المراكز التدريبية التابعة لها وتحديث المناهج وفق احتياجات سوق العمل والتغيرات التكنولوجية الحديثة التي تدخل للبلاد.

وبجهودٍ مباركةٍ وحثيئةٍ أنجز الخبراء العراقيون وبدعمٍ وتوجيهٍ من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية العليا للتشغيل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (وثيقة سياسة التشغيل الوطنية) والتي تتضمن رؤية وإستراتيجية وطنية لمعالجة ظاهرة البطالة ورفع مستوى التشغيل في العراق في المدى القريب والمتوسط وتتضمن تحليلاً للواقع ولعدد من المواضيع ذات العلاقة بالقضايا الاقتصادية والسياسات المالية والاستثمارية وسوق العمل وكل ما يخص أجهزة التشغيل وخلق الوظائف وفرص العمل وقد أعدت دائرة التشغيل والقروض خطة عمل يقع على عاتقها جانبين مهمين :-

أولاً : المشاريع الصغيرة المدرة للدخل .

ثانياً : إيجاد فرص العمل للباحثين عن العمل المسجلين في قاعدة بيانات العاطلين في وزارتنا.

المشاريع الصغيرة المدرة للدخل

برزت أهميتها لتحقيق التنمية المستدامة التي يجب أن تشمل المناطق المختلفة من البلاد وتطوير اقتصادها المحلي وتعزز هذا المسعى بإنشاء وفتح أبواب المُنح

والقروض للمشاريع الصغيرة للشباب من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وبعض الجهات المانحة وتم تحديد طبيعة المُنح والقروض لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب بالإضافة إلى القروض التي تقدم من قبل المصارف والمؤسسات المالية العراقية ضمن الضوابط والشروط.

فالبطالة أصبحت من أخطر المشكلات التي تهدد المجتمعات المعاصرة عموماً وإحدى التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها وقد كثرت البطالة بصورة كبيرة في العراق ولم تنفع المساعي للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها المدمرة لفئات واسعة من أبناء المجتمع وبالأخص الشباب مما أدى إلى انتشارها إلى حد لم يعد بالإمكان السكوت عليه فالبطالة مشكلة اقتصادية كما هي مشكلة نفسية واجتماعية وأمنية وسياسية وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج والقوة والطاقة والمهارة والخبرة وقد نفذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية عدة برامج في هذا الاتجاه عن طريق تمويل إقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل للعاطلين عن العمل ومن ضمنهم فئة الشباب الخريجين وتتلخص هذه البرامج في ثلاث فعاليات لتمكين الشباب من إقامة مشاريع صغيرة:-

- 1) برنامج القروض الصغيرة للفترة من 2007-2009 .
- 2) برنامج القروض الصغيرة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر .
- 3) برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة (قانون رقم 10 لسنة 2012) .

برنامج القروض الصغيرة للفترة من 2007-2009 :- نفذ هذا البرنامج من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع وزارة المالية ومصرف الرافدين حيث تم تخصيص مبلغ (612) مليون دولار أمريكي من اجل إقامة (120.000) مائة وعشرون ألف مشروع صغير مدراً للدخل يُخصص لتشغيل العاطلين عن العمل في جميع محافظات العراق (عدا إقليم كردستان) بواقع ما لا يزيد عن عشرة ملايين دينار عراقي (\$8.500) للقرض الواحد مع تقديم تسهيلات للتسديد تمتد إلى خمس سنوات مع منح سنة فترة سماح قبل البدء باستيفاء الأقساط كما أعفي المقترضون من الفوائد على القروض وقد تمكنت الوزارة من تنفيذ ما نسبته (61%) مما تم التخطيط له حيث جرى إقامة (73.323) مشروعاً صغيراً بعد أن تم منح مبلغ (328) مليون دولار بشكل

قروض صغيرة تتراوح ما بين (3000 – 8000\$) للقروض الواحد وفق الجدول المرافق
ربطاً :

جدول توزيع القروض

ت	المحافظة	عدد المشاريع التي جرى إقامتها	مقدار المبلغ بالدولار الأمريكي (مليون دولار)
1	بغداد	12613	63
2	نينوى	7823	34
3	كركوك	3665	16
4	صلاح الدين	3362	16
5	الأنبار	3013	15
6	ديالى	2454	5
7	بابل	5337	26
8	كربلاء المقدسة	4089	18
9	النجف الاشرف	5634	27
10	الديوانية	3746	17
11	المتنى	3346	14
12	واسط	5746	24
13	ميسان	3033	12
14	الناصرية	3443	15
15	البصرة	6019	26
	المجموع	73323	328

برنامج القروض الصغيرة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر :-
خصصت وزارة التخطيط في نطاق خطتها المسماة (الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر) مبلغاً مقداره (84 مليار دينار عراقي) في موازنة الخطة لسنة 2012 لوزارة

العمل والشؤون الاجتماعية وقد قررت الوزارة استخدام هذه المبالغ لتمويل مشاريع صغيرة في المحافظات الأكثر فقراً والتي حددتها خطة وزارة التخطيط وهي كل من محافظات (الديوانية، كربلاء المقدسة، بابل، المثنى، صلاح الدين، ديالى، واسط) ومن ثم تم تطبيقه في محافظات العراق دون استثناء وتم التركيز على الاقضية والنواحي والقرى. كما حددت الوزارة مبلغ القرض بما لا يزيد عن (عشرة ملايين دينار عراقي) ضمن ضوابط وآليات إقراض خاصة تتعلق بالبرنامج المذكور كما تم زيادة التخصيصات المالية سنة 2013 ليصبح المبلغ المخصص (168.750 مليار دينار عراقي) ويشمل محافظات العراق كافة (عدا إقليم كردستان) ولكنه لم يتم تمويل هذا المبلغ بشكل كامل وتم تخصيص مبلغ (71 مليار دينار عراقي لسنة 2014) ولكنه تم تمويل مبلغ (50 مليار عراقي فقط) وسنة 2015 تم تخصيص مبلغ (19 مليار دينار عراقي) وبلغ عدد القروض التي منحت ضمن هذا البرنامج منذ بدايته سنة 2012 لغاية منتصف سنة 2015 ما يقارب (12.000) قرصاً .

1) برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة :- إن من أهم المنجزات التي حققتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال إيجاد فرص العمل الجديدة للشباب وامتصاص البطالة والتخفيف من معدلات الفقر هو انجازها لقانون (صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم 10 لسنة 2012)، حيث حضي بموافقة ودعم مجلس الوزراء ومصادقة البرلمان عليه وتم نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية العدد 4231) في 2012/2/27 .

أهداف إصدار هذا القانون :

ورد في المادة - 5 - ما يلي :

- 1) تأمين فرص عمل جديدة وتقليص البطالة .
- 2) تقديم الدعم للراغبين بالعمل والقادرين عليه من المشمولين بأحكام هذا القانون وخصوصاً في المناطق الأكثر فقراً .
- 3) إعادة تدريب الباحثين عن العمل لتناسب قدراتهم مع متطلبات سوق العمل وإدخالهم في برامج ذات صلة بالعمل والتكيف مع ظروف العمل المحيطة.
- 4) زيادة الإنتاجية ودعم الاقتصاد الوطني .

- (5) مراقبة واقع سوق العمل وتحولاته لتتعامل مع المتغيرات الخاصة بنسب البطالة.
- (6) مساعدة أصحاب المشاريع من الفئات المشمولة بأحكام هذا القانون للحصول على التراخيص الرسمية في تشجيع مشاريعهم .
- (7) تشجيع إقامة حاضنات في إسناد إنشاء المشاريع .
- (8) إتباع إجراءات مبسطة تساعد على تسجيل المشروع .
- (9) استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرامجيات التي تعتمد أساسا على المعرفة والمهارة .

وقد وضع السقف الأعلى للقرض (20) مليون دينار عراقي كما اعفي المستفيدين من القروض من جميع أنواع الرسوم والضرائب بغية تشجيعهم وحثهم على الإقبال على إقامة وإنشاء المشاريع دون انتظار فرصة التعيين في الدوائر الحكومية أو غير الحكومية وان رأس مال الصندوق بلغ (267) مائتان وسبعة وستون مليار دينار وقد تم شمول ما يقارب (15.00) خمسة عشر ألف مقترض من العاطلين عن العمل لغاية نهاية شهر آب سنة 2015 .